

والإيمان التصديق الإجمالي في الأجمالي التفصيلي في التفصيلي  
بجميع ما علم من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة عندنا  
أدلا لا تكفر من غير الضروري وهو ما يستوي في معرفته  
الخاص والعام والإجماع وإن لم يكن ضروريا لأن انكار الجمع  
عليه غير الضروري كغيره غير قابل وجماعة منا ولا يكفي  
التصديق وحده بل لابد معه من الأقرار بالشهادتين بالالتزام  
فإن تركه مع القدرة عليه كان كافرا محالدا في النار محال له  
الزوي عن أهل السنة لكن أشار الغزالي إلى ما اختاره جمع محققون  
غيره أنهم من أهل الجنة وتركه التلطف معصية فقط لأن قلبه  
مملوء بالتصديق فكيف يخلد والكلام فيمن لم يرتفع منه  
محمودا وإكثارا وإلا كان كافرا إجماعا والأعمال من الإيمان عندنا  
كأكثر الحديثين أي من حاله فالبيت مومنا فاسقا تحت المشبهة  
قال الله تعالى إن الله لا يعزب عن بشرك به وبعض ما دون ذلك  
لمن ليسوا وقال الخوانج أنه كافر والمعتزلة أنه لا كافر ولا مؤمن  
وهو عندنا محال في النار لانقضاء الإيمان المتكفل بدخول الجنة  
تنبه مهم يتبعين الأحاطة به لعظيم جدواه وعزم فؤاده علم  
أن وجهها صيغة مبالغة بل ذكر غير واحد أنه بلغ من الرحمن  
وأنه يستعمل في الله وفي غيره لكن في استعمال صفة المبالغة  
فيه تعالى بشكل ومن ثم قال بعض الأئمة صفات الله الرحمن  
تعالى لئلا يفتن على سبيل المبالغة كما مجاز لاستحالة حقيقة المبالغة  
فيها لأنها أن تثبت للشيء أكثر مما له وصفاته تعالى منها هبة

الكمال

الكمال وأيضا فهي لما تكون في صفة تقبل الزيادة والنقص  
وصفاته تعالى منزهة عن ذلك واستحسن ذلك التقوي  
السبكي وغيره فاستشكل والله على كل شيء قدير فإنه لما فيه  
من المبالغة يستلزم الزيادة على معنى قادر وهو محال  
وآجاب الزركشي عن الأول لأن صفة المبالغة أما بحسب  
زيادة الفعل وتعدد المفعولات وهذا لا يوجب للفعل  
زيادة لأن الفعل الواحد قد يقع على متعدد وعلى هذا يحمل  
صفاته تعالى بلا اشكال ولهذا قال بعضهم في حكم معنى  
المبالغة فيه تكرر حكمه بالنسبة إلى الشرايع وفي الكثاف  
المبالغة من الثواب أي في خورهاب وثواب للدلالة على كثرة  
من يتوب عليه من عباده في قبول التوبة بحيث نزل قوله  
صاحبها منزلة من لم يذنب فظلسعة كرمه وغير الزركشي  
عن الثاني عبارة لما قاله الزركشي وهو أن المبالغة لما تعد  
حمله على كل فرد وجب مفرها إلى مجموع الأفراد التي ذكر  
السابق علمنا ففي النسبة إلى كثرة المتعلق لا الوصف وعلم  
أيضا أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل  
ويشكل عليه وما ركب بظلام للعبيد وما كان ركب نسبيا  
واجب عن الأول بان ظلاما وإن كان للكثرة لكنه جوي في  
مقابلة للعبيد الذي هو جمع كثرة وهو شبه قوله تعالى  
علام الضيوب عالم الغيب قابل في الأول المبالغة في الجمع  
وفي الثاني صيغة اسم الفاعل لدلالة على أصل الفعل بالواحد